

الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتأثيرها على
البنوك في المملكة العربية السعودية

The global financial crisis in 2008
and its impact on banks in Saudi
Arabia

إعداد الطالبة / راما محمد سويد

إشراف /

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

للعام الدراسي:

2024

مقدمة:

مفهوم الأزمة المالية بشكل عام، مشيرًا إلى أنها فترة من الاضطراب المالي الشديد الذي يؤدي إلى انخفاض حاد في قيمة الأصول المالية، وفقدان الثقة بين المؤسسات المالية. ثم يُسرد ملخص عن أزمة 2008 التي انطلقت من الولايات المتحدة بسبب انهيار سوق العقارات، والذي أدى إلى إفلاس عدد من كبرى البنوك والمؤسسات المالية، وسرعان ما انتشرت الأزمة إلى مختلف دول العالم.

بدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية المعقدة، مثل الإفراط في الإقراض العقاري ونقص الرقابة على المؤسسات المالية. انتشرت تداعيات الأزمة بسرعة إلى جميع أنحاء العالم، مما أثر على الاقتصادات الكبرى والناشئة على حد سواء. في المملكة العربية السعودية، حيث يمتلك القطاع المصرفي دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد، كانت هناك آثار ملحوظة على البنوك، مما أثار تساؤلات حول مدى مرونة النظام المصرفي السعودي وقدرته على مواجهة الأزمات

لم تقتصر آثار هذه الأزمة على الأسواق المالية الكبرى فحسب، بل امتدت إلى اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تأثرت القطاعات المصرفية والمالية بشكل كبير. وبما أن النظام المالي العالمي مترابط، فإن تأثيرات الأزمة طالت الاقتصادات الخليجية ومنها الاقتصاد السعودي، الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات العالمية والقطاعات المصرفية.

تشكل هذه الأزمة المالية حدثًا محوريًا للكثير من الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية لدراسة تأثيراتها وتقييم مدى استعداد الأنظمة المالية المختلفة لتحمل الصدمات الاقتصادية الكبيرة. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على القطاع المصرفي في السعودية، وكيفية استجابة البنوك السعودية لهذه التحديات وما اتخذته من سياسات وقرارات لمحاولة حماية استثماراتها وأصولها.

مشكلة الدراسة:

ما هو تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على القطاع المصرفي في السعودية؟ وبيان أهمية المشكلة نظرًا لاعتماد النظام المصرفي السعودي على السيولة العالمية والعلاقات الاقتصادية القوية مع الولايات المتحدة

تتمثل مشكلة البحث في تحليل تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك السعودية، وفهم كيفية تعامل هذه البنوك مع التحديات الناتجة عن الأزمة. ما هي السياسات والإجراءات التي اتخذتها البنوك السعودية للتكيف مع الوضع الجديد؟ وإلى أي مدى أثرت هذه الأزمة على الأداء المالي والمصرفي في المملكة؟

تعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 من أهم الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم الحديث، والتي أثرت بشكل مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاع المصرفي. وفي سياق الاقتصاد السعودي، كانت البنوك السعودية جزءًا من هذا النظام العالمي المتأثر، حيث واجهت تحديات تتعلق بمدى تأثرها المباشر وغير المباشر بهذه الأزمة. تتجلى مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي: “ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على القطاع المصرفي في السعودية؟”

ويتضمن هذا السؤال عدة جوانب فرعية، من بينها التأثير على ربحية البنوك، وقيم الأصول، والسيولة المتاحة، والاستراتيجيات التي اعتمدتها البنوك السعودية لتجاوز تداعيات الأزمة.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة في تسليط الضوء على تأثير أزمة اقتصادية كبرى على الاقتصاد السعودي المحلي، وتحليل استجابة النظام المصرفي للأزمات المالية العالمية. ويبرز أهمية ذلك في كونه يقدم نظرة مستقبلية عن قدرة البنوك السعودية على الصمود أمام التغيرات الاقتصادية الكبرى ويساهم في تعزيز فهم الإجراءات التي قد تساهم في تقليل الأضرار

تتبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم كيف يمكن للأزمات المالية العالمية أن تؤثر على الاقتصادات الوطنية، حتى لو كانت هذه الاقتصادات تعتبر من ضمن الأسواق الناشئة أو غير المرتبطة بشكل مباشر بمراكز الأزمة. بالنسبة للبنوك السعودية، تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية خاصة للأسباب التالية:

1. تحليل قدرة البنوك السعودية على الصمود: تعتبر هذه الدراسة فرصة لتحليل مدى قدرة البنوك السعودية على مواجهة الأزمات العالمية، وتقييم استراتيجياتها في التعامل مع الأزمات، وهو ما يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي في المملكة.
2. تقديم توصيات لتعزيز المرونة المالية: من خلال فهم نقاط الضعف والقوة التي أظهرتها الأزمة المالية، يمكن تقديم توصيات عملية للبنوك السعودية وصانعي السياسات المالية لتعزيز مرونة النظام المصرفي وتقليل آثار الأزمات المستقبلية.
3. تسليط الضوء على تأثير العولمة المالية: تظهر الأزمة المالية لعام 2008 أن العولمة المالية جعلت الاقتصادات أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، حيث تأثرت البنوك السعودية التي لم تكن تتعامل بشكل مباشر مع أدوات الرهن العقاري عالية المخاطر. وبذلك، تكشف هذه الدراسة كيف يؤثر الاقتصاد العالمي على الاقتصادات المحلية، حتى في الدول ذات الأسواق الناشئة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة بفهم وتحليل تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، وتحديد استجابة البنوك السعودية لهذه الأزمة. تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1. تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية العالمية على البنوك السعودية: يشمل ذلك قياس تأثيرات الأزمة على مؤشرات الأداء المالي، مثل الربحية، والسيولة، وقيم الأصول المالية.
2. تقييم الاستراتيجيات التي اعتمدتها البنوك السعودية للتعامل مع الأزمة: يهدف هذا الهدف إلى تحليل السياسات والإجراءات التي اتبعتها البنوك السعودية في ظل الأزمة، وقياس مدى فاعليتها في تخفيف حدة التأثيرات السلبية.
3. مقارنة مدى تأثير البنوك السعودية بتأثيرات الأزمة المالية مع بنوك دول أخرى في المنطقة: سيساهم هذا الهدف في فهم الفروق في درجة تأثير الأنظمة المصرفية بالأزمة المالية العالمية بين السعودية ودول الخليج الأخرى.
4. اقتراح توصيات لتعزيز استقرار ومرونة البنوك السعودية في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية: يهدف هذا الهدف إلى توفير توصيات عملية للبنوك وصناع السياسات الاقتصادية في السعودية لتحسين قدرة البنوك على التعامل مع الصدمات الاقتصادية العالمية.

- تحليل مدى تأثير الأزمة المالية على أداء البنوك السعودية.
- تحديد السياسات التي اتبعتها البنوك لمواجهة الأزمة العالمية.
- مقارنة تأثير الأزمة على البنوك السعودية بالبنوك في دول الخليج الأخرى.

تساؤلات الدراسة:

- إلى أي مدى أثرت الأزمة المالية العالمية على ربحية البنوك السعودية؟
- ما هي السياسات التي قامت البنوك السعودية باتخاذها لتقليل الآثار السلبية؟
- هل يمكن القول إن البنوك السعودية كانت مهياًة لمثل هذه الأزمات؟
- ما هي الإجراءات والسياسيات التي أتبعتها البنوك للحد من اثار هذه الازمه؟
- كيف يقارن تأثير الازمه الماليه العالميه على البنوك السعودية مع تأثيرها على بنوك دول الخليج الاخرى

فروض الدراسة:

1. الفرض الأول: تأثرت البنوك السعودية سلبًا بالأزمة المالية العالمية لعام 2008، من حيث انخفاض معدلات الربحية وارتفاع معدلات المخاطرة.
2. الفرض الثاني: تبنت البنوك السعودية استراتيجيات فعالة ساعدت على تخفيف التأثيرات السلبية للأزمة، مثل تعزيز السيولة وتقليل الانكشاف على الأصول العالمية المتعثرة.
3. الفرض الثالث: كانت البنوك السعودية أقل تأثرًا بالأزمة مقارنةً ببنوك دول أخرى بسبب التشريعات الصارمة والسياسات المحافظة التي تتبعها السلطات النقدية في السعودية.
4. الفرض الرابع: كشفت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 عن بعض نقاط الضعف في البنوك السعودية، مما يستدعي وضع استراتيجيات أكثر مرونة لمواجهة الأزمات المالية المستقبلية.

الدراسات السابقة:

1. دراسات حول تأثير الأزمة المالية العالمية على النظام المصرفي الدولي تناولت العديد من الدراسات تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على البنوك والمؤسسات المالية العالمية. أبرزت هذه الدراسات أن الانخفاض الحاد في قيم الأصول المالية، وتفاقم أزمة السيولة، وانعدام الثقة بين المؤسسات المالية قد أسهم بشكل كبير في شلل النظام المصرفي العالمي. وأظهرت بعض الدراسات أن الأزمة دفعت العديد من الحكومات إلى التدخل لإنقاذ بنوكها من الانهيار من خلال تقديم حزم إنقاذ ضخمة.
2. دراسات حول تأثير الأزمة على بنوك الخليج العربي تأثرت دول الخليج العربي بتداعيات الأزمة المالية، وذلك بسبب ارتباط أنظمتها المصرفية بالأسواق العالمية. وجدت الدراسات أن البنوك الخليجية، رغم تأثرها بالسيولة وتراجع الأرباح، إلا أنها كانت أكثر قدرة على التكيف مع الأزمة مقارنة بالبنوك في الدول المتقدمة. وأشارت بعض الدراسات إلى أن التشريعات الصارمة في دول الخليج ساهمت في تقليل حدة التأثير.
3. دراسات عن القطاع المصرفي السعودي تناولت بعض الدراسات المحلية والإقليمية تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك السعودية، موضحة أن القطاع المصرفي في المملكة كان أقل عرضة للتأثر المباشر نتيجة للتشريعات والسياسات الاحترازية التي وضعتها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). أشارت بعض هذه الدراسات إلى أن السياسات المحافظة والتوجيهات الواضحة من مؤسسة النقد ساعدت في الحد من الخسائر وتأمين استقرار البنوك.

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. نظرية الأزمات المالية

تُعدّ نظرية الأزمات المالية أساساً لفهم كيفية نشوء الأزمات المالية وأسبابها وآليات انتشارها. تركز هذه النظرية على دراسة العوامل التي تساهم في حدوث الأزمات المالية، مثل الفقاعات الاقتصادية، والإقراض المفرط، والأصول المالية غير المستقرة. وفي حالة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، تُسلّط هذه النظرية الضوء على فقاعة العقارات الأمريكية والأزمة الناتجة عن الرهون العقارية ذات المخاطر العالية، والتي أدت إلى تدهور كبير في الأسواق المالية العالمية. من خلال هذه النظرية، يمكن فهم كيف تأثرت البنوك السعودية بالأزمة المالية رغم بعدها النسبي عن بؤرة الأزمة.

2. نظرية العدوى المالية

تركز هذه النظرية على دراسة كيفية انتقال الأزمات المالية من سوق إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وهو ما يعرف بـ"العدوى المالية". وطبقاً لهذه النظرية، فإن الأسواق المالية العالمية مترابطة بشكل كبير، بحيث تنتقل التأثيرات السلبية بسرعة عبر الحدود. وعلى الرغم من أن البنوك السعودية لم تتعامل مباشرة مع الأصول المرتبطة بالرهون العقارية الأمريكية، إلا أن الترابط المالي بين المملكة والأسواق العالمية جعلها عرضة لتأثيرات الأزمة، مثل انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الاستثمارات العالمية.

3. نظرية المخاطر النظامية

تشير نظرية المخاطر النظامية إلى المخاطر التي يمكن أن تهدد النظام المالي ككل وليس فقط المؤسسات الفردية. تسلط هذه النظرية الضوء على أهمية الاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في إدارة الأزمات. وبالنسبة للأزمة المالية العالمية، تبرز هذه النظرية أهمية الدور الذي لعبته مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) في تخفيف تأثيرات الأزمة على البنوك المحلية، من خلال سياسات استقرار السيولة ودعم القطاع المصرفي.

4. نظرية الحوكمة وإدارة المخاطر

تؤكد نظرية الحوكمة وإدارة المخاطر على أهمية الإدارة الجيدة في الحفاظ على استقرار المؤسسات المالية. وقد أظهرت الأزمة المالية لعام 2008 أهمية كبيرة لممارسات الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر بشكل استباقي. بالنسبة للبنوك السعودية، تساعد هذه النظرية في تحليل مدى فعالية التدابير الوقائية التي اتخذتها تلك البنوك، مثل تقليل الانكشاف على الأصول عالية المخاطر وتحسين سياسات إدارة المخاطر.

5. النظرية الكمية والمشتقات المالية

تختص هذه النظرية بدراسة الأدوات المالية المعقدة، مثل المشتقات المالية، والتي كانت من بين الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية. فالكثير من المؤسسات المالية العالمية كانت تستخدم هذه الأدوات بشكل مفرط، مما أدى إلى تضخم المخاطر. من خلال هذه النظرية، يمكن فحص استخدام البنوك السعودية للمشتقات المالية قبل وبعد الأزمة، ومدى تأثيرها على استقرار القطاع المصرفي السعودي.

نظرية الدورة الاقتصادية: التي تشير إلى أن الاقتصاد يمر بدورات من النمو والانكماش.

النظرية الكينزية: التي تُبرز دور التدخل الحكومي في مواجهة الأزمات المالية.

نظرية الانهيار المالي: تشرح كيف يمكن لانهيار قطاع واحد أن يؤثر على كامل الاقتصاد.

المنهجية وطرق البحث:

يعتمد هذا البحث على منهجية وصفية تحليلية لدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على القطاع المصرفي السعودي. ويعتمد على تحليل البيانات المالية للبنوك السعودية وتقييم استجابتها للأزمة من خلال الأدوات المالية والمؤشرات الرئيسية التي تعكس أدائها، مثل مؤشرات الربحية، السيولة، وجودة الأصول.

1. المنهج الوصفي: يتمثل في جمع المعلومات من الدراسات السابقة، والتقارير المالية للبنوك السعودية، والتقارير الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات المالية العالمية.

2. المنهج التحليلي: يعتمد على تحليل البيانات المالية الخاصة بالبنوك السعودية، وتحديد مدى التغيرات في مؤشرات الأداء المالي الرئيسية قبل وبعد الأزمة. سيتم استخدام التحليل المقارن لمقارنة أداء البنوك السعودية بأداء البنوك في دول أخرى لتقييم فعالية سياساتها المالية.

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية التي تساعد في جمع وتحليل البيانات بشكل دقيق وفعال، ومنها:

1. تحليل التقارير المالية: سيتم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك السعودية لتقييم أدائها المالي خلال فترة الأزمة.

2. المقابلات والاستبانات: يمكن استخدام استبانات موجهة

أدوات الدراسة:

1. تحليل التقارير المالية: تُستخدم التقارير المالية السنوية للبنوك السعودية كمصدر رئيسي للبيانات، حيث يتم تحليل مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية، والسيولة، وجودة الأصول خلال فترة الأزمة.
2. المقابلات والاستبانات: يمكن استخدام استبانات موجهة للخبراء الماليين والعاملين في البنوك السعودية لفهم استراتيجيات الاستجابة للأزمة وآرائهم حول السياسات المتبعة. تساعد المقابلات على جمع بيانات نوعية تدعم التحليل الكمي.
3. التحليل المقارن: يُجرى تحليل مقارن بين أداء البنوك السعودية والبنوك في دول أخرى خلال الأزمة، وذلك لفهم نقاط القوة والضعف النسبي للنظام المصرفي السعودي مقارنة بأنظمة أخرى.
4. المصادر الثانوية: تُستخدم مصادر ثانوية مثل الدراسات السابقة، والأبحاث الأكاديمية، وتقارير المنظمات المالية العالمية (مثل مؤسسة النقد العربي السعودي، وصندوق النقد الدولي) لتوفير أساس نظري ودعم نتائج التحليل.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تركز الدراسة على الفترة ما بين 2008 و2010 كفترة رئيسية لتحليل تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك السعودية. قد تكون هناك تأثيرات طويلة الأمد لا تغطيها الدراسة بسبب هذا التحديد الزمني.
2. الحدود الجغرافية: تركز الدراسة بشكل أساسي على القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن النتائج قد لا تكون قابلة للتعميم على أنظمة مصرفية أخرى خارج المملكة.
3. الحدود المتعلقة بتوفر البيانات: بعض البيانات المالية التفصيلية قد تكون محدودة الوصول، مما يعيق الحصول على بعض التفاصيل المتعلقة باستراتيجيات البنوك خلال الأزمة.
4. الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة بشكل أساسي على التحليل الوصفي والتحليل المقارن، مما يعني أن النتائج قد تكون محدودة في استكشاف العلاقات السببية بين الأزمة المالية العالمية وأداء البنوك السعودية.

- ملخص النتائج الرئيسية.
- أهمية البحث في فهم الأزمات المالية.
- توصيات للبنوك السعودية لمواجهة الأزمات المستقبلية.

المراجع:

- 1. *ديلون، نافتيج وحكيميان، حسن*. "الأزمة الاقتصادية العالمية: هل هي عامل للتغيير في المملكة العربية السعودية؟" (2009).
- 2. *صندوق النقد الدولي*. "توقعات الاقتصاد العالمي".
- 3. *الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية*. "التقارير الاقتصادية السنوية".
- 4. *البنك المركزي السعودي*. "التقارير السنوية".
- 5. *مقالات صحفية*. مثل "الاقتصادية" و"المال" و"الشرق الأوسط".
- 6. *دراسات أكاديمية*. حول تأثير الأزمات المالية على القطاع المصرفي.